

صفحة متخصصة أسبوعية تهتم بقطاع النفط والغاز

للتواصل
a.maghraby@alanba.com.kw
oil@alanba.com.kw
إعداد: أحمد مغربي

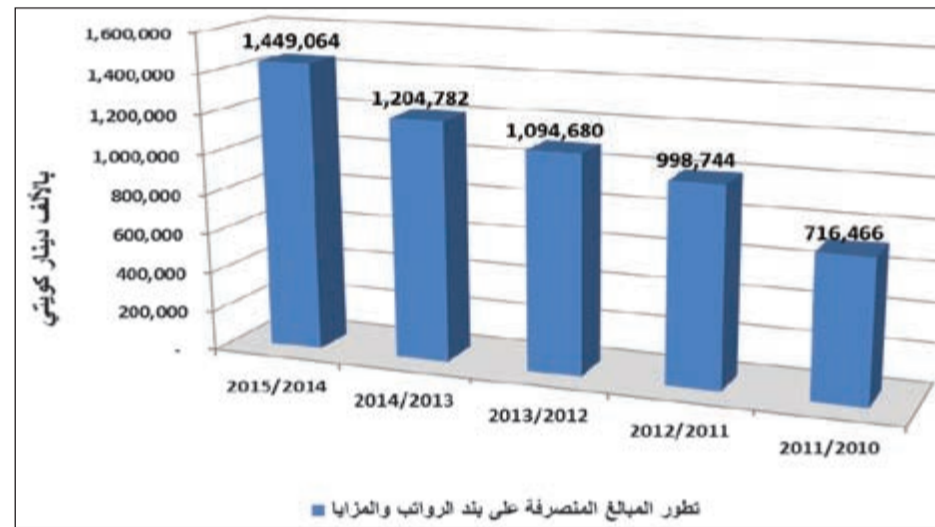
نفط وغاز

بلغت 1,4 مليار دينار لتشكل 58,7% من إجمالي المصروفات التشغيلية

زيادة في رواتب ومزايا القطاع النفطي خلال 5 سنوات %100

السنة المالية	2015/2014	2014/2013	2013/2012	2012/2011	2011/2010
الرواتب والبدلات	584,310	532,565	487,135	444,544	322,011
العمل الإضافي	73,007	59,756	50,471	51,007	39,208
مزايا العاملين	704,204	543,714	490,781	451,479	303,355
التدريب والتطوير الوظيفي	87,543	68,747	66,293	51,714	51,892
الإجمالي	1,449,064	1,204,782	1,094,680	998,744	716,466
إجمالي مصروفات التشغيل قبل خصم المصروفات المستردة من الدولة	2,466,775	2,439,775	2,285,467	2,127,361	1,664,040
نسبة مصروفات الرواتب والمزايا إلى إجمالي المصروفات التشغيلية	58,7%	49,4%	47,9%	46,9%	43,1%
نسبة الزيادة السنوية لإجمالي الرواتب والمزايا	20,3%	10,1%	9,6%	39,4%	8,7%

ديوان المحاسبة لـ «مؤسسة البترول»: مخالفات بالجملة وانخفاض الأرباح سنة عن سنة 12,6% المنصرف الفعلي على 64 مشروعاً نفطياً من أصل المبالغ المالية المرصودة
تعلية أرباح السنة المالية وتحويلها إلى الاحتياطي العام ليصبح 14,5 مليار دينار



في الوقت الذي يدافع فيه القطاع النفطي عن مزاياه المالية تحسباً لما ستسفر عنه الشهور المقبلة من شد الحزام في الصرف وتقليص المزايا المالية لمواكبة التطورات المالية التي نجمت عن انهيار أسعار النفط ودخول ميزانية الدول مرحلة العجز رسمياً، كشفت بيانات مالية أعدها ديوان المحاسبة حول ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة عن السنة المالية الماضية 2015/2014 استمرار تضخم المبالغ المصروفة على بند الرواتب والمزايا التي بلغت نسبتها 58,7% من إجمالي المصروفات التشغيلية.

وأظهرت البيانات أن رواتب ومزايا العاملين في القطاع النفطي ارتفعت بنسبة 100% على مدار الـ 5 سنوات الماضية حيث بلغت 1,4 مليار دينار بنهاية السنة المالية 2015/2014 مقارنة بـ 716 مليون دينار خلال السنة المالية 2011/2010، وهو ما سيفتح المجال أمام الإدارة التنفيذية في المؤسسة لمعالجة هذا الخلل والحيلولة دون تسجيله كمخالفة سنوية من قبل الجهات الرقابية في الدولة وعلى رأسها ديوان المحاسبة.

وفي التفاصيل تظهر البيانات المالية أن مزايا العاملين في النفط تضخمت في الأخرى بنسبة 132% حيث صعدت من 303 ملايين دينار إلى 704 ملايين دينار بنهاية السنة المالية 2015/2014، وكما هو الحال في مزايا العاملين تضخمت الرواتب والبدلات في الأخرى بحوالي 81% لتصل إلى 584 مليون دينار مقارنة بـ 322 مليون دينار.

وفي موازاة تضخم ميزانية القطاع النفطي على مدار السنوات الخمس الماضية، لم يتخط أنفاق مؤسسة البترول وشركاتها التابعة 12,6% من إجمالي المبالغ المرصودة للمشاريع ضمن السنة المالية الماضية حيث قامت المؤسسة بإدراج 64 مشروعاً ضمن خطة التنمية وبلغ الاعتماد لها 19,4 مليار دينار بينما بلغ المنصرف الفعلي 2,4 مليار دينار وبنسبة 12,6% من المعتمد للخطة السنوية.

وانخفضت أرباح مؤسسة البترول الكويتية (المركز الرئيسي) بما نسبته 51,2% حيث حقق المركز الرئيسي أرباح قيمتها 99,5 مليون دينار خلال السنة المالية 2015/2014 مقارنة بأرباح بلغت 204,3 ملايين دينار في 2013/2012، علماً بأن أرباح السنة المالية ارتفعت من مستوى 29 مليون دينار خلال السنة المالية 2013/2012.

وتهاوت إيرادات الاستثمار والفوائد مؤسسة البترول بنسبة 32% خلال السنة المالية الماضية حيث بلغت 196,6 مليون دينار مقارنة بـ 300,7 مليون دينار خلال 2014/2013 وتذبذبت الإيرادات الأخرى والتي تتنقل في فوائده التمويل المستردة وأرباح وخسائر تحويل العملات والإيرادات المتنوعة خلال الفترة حيث بلغت 452,8 مليون دينار في السنة المالية 2013/2012 ثم انخفضت إلى 170 مليون دينار في 2014/2013 وارتفعت لتبلغ 367,9 مليون دينار في 2015/2014.

مليار دولار خسائر بيع «زيت الوقود»

قامت شركة البترول الوطنية ببيع زيت الوقود بأسعار تقل عن متوسط سعر شراء النفط الخام الأمر الذي أدى إلى تحقيق خسائر

- 1 - محدودية دخل مؤسسة البترول الكويتية على مدار السنوات الماضية.
- 2 - عدم المحافظة على تناقصية الكويت في خفض كلفة إنتاج برميل النفط.
- 3 - تعلية قيمة أرباح السنة المالية والبالغة 1,2 مليار دينار إلى الاحتياطي العام للمؤسسة ليصبح 14,5 مليار دينار دون الحصول على موافقة المجلس الأعلى للبترول.
- 4 - تحمل المؤسسة قيمة علاوة على أسعار تاجير ناقلات النفط الكويتية بقيمة 50 مليون دينار.
- 5 - تأخر المؤسسة في الحصول على موافقة الأعلى للبترول على اعتماد اللائحة الإدارية والمالية ونظام العاملين واللائحة المالية المعدلة.
- 6 - انخفاض المنصرف الفعلي على البرامج التدريبية الداخلية المنفذة في مركز التدريب البترولي، حيث بلغ المنصرف الفعلي 173,6 ألف دينار.
- 7 - استمرار تحقيق شركة كي.بي.سي هولدنجز أروبا بقيمة 475,4 مليون دولار، ليصل بذلك صافي خسائر الشركة خلال السنوات المالية من 2012/2013 إلى 2015/2014 لنحو 1,6 مليار دولار.
- 8 - التأخر في تنفيذ المشاريع الرأسمالية وتدني نسب الالتزام بالبرنامج الزمني المحدد.
- 9 - تحقيق مصافي شركة البترول الوطنية



«نفط الكويت»: 434,5 مليون دولار صرفت على عقد «شل»

والخبرات الفنية التي نحتاج إليها لتطوير حقول الغاز. ورصد ديوان المحاسبة مخالفة جديدة لشركة نفط الكويت تتمثل في عدم اجازة اعفاء الجهات التي تخضع لأحكام قانون الضريبة أن تنقل العبء الضريبي إلى الشركة صاحبة العقد، حيث بلغت الضرائب عن السنوات الخمس من العقد ما قيمته 32 مليون دولار.

بلغ اتفاق شركة نفط الكويت على عقد «شل» ما قيمته 434,5 مليون دولار، من أصل قيمته القصوى البالغة 800 مليون دولار لـ 5 سنوات، وتم إصدار أمر تغييري بتمديد مدة العقد حتى 31 مارس الجاري. وتدرس الشركة حالياً تمديد عقد شل، لاسيما أن عقود تطوير الحقول النفطية تستمر لفترات طويلة لنقل التكنولوجيا

400 دينار الزيادة السنوية للرؤساء التنفيذيين

تكون الزيادة السنوية للمدراء في حدود 250 ديناراً. وقال إن مهام سفر القبايين تقدر بحوالي 330 ديناراً في اليوم، كما أن الزيادة السنوية للموظفين تم تخفيضها بدلا من الغائتها من 9 إلى 7 ومن 7 إلى 5.

نكر مصدر نفطي مسؤول لـ«الانباء» أن الزيادة السنوية للرؤساء التنفيذيين في الشركات النفطية التابعة خلال السنة المالية المقبلة 207/2016 سوف تبلغ 400 دينار شهرياً اعتباراً من بداية إبريل المقبل، على أن

وقف صرف الأعمال الممتازة في وزارة النفط اعتباراً من 2017

مصادر نفطية مسؤولة أن وزارة النفط سوف توقف صرف الأعمال الممتازة للعاملين في

الوزارة اعتباراً من العام 2017، وذلك عقب صرف الوزارة للمكافأة خلال العام الحالي.

البرميل في «الخفجي والوفرة» = 5 في الكويت

الشركة	السنة المالية 2013/2012		السنة المالية 2014/2013		السنة المالية 2015/2014	
	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي	فلس	دينار كويتي
الشركة الكويتية لنفط الخليج	643	3	328	4	646	5 *
السنة المالية من 1/1 إلى 12/31 شركة نفط الكويت	167	1	211	1	229	1

في حقول النفط التي تديرها شركة نفط الكويت وعلى رأسها حقل برقان الكبير، تقارب تكلفة إنتاج برميل النفط الواحد نحو 1,2 دينار، أما في المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية، فتتجاوز التكلفة 5,6 دنانير للبرميل الواحد. هذا الفارق الكبير بين

كلفة الإنتاج في الحقول الكويتية والحقول المشتركة دفعت ديوان المحاسبة إلى تضمينها ضمن المخالفات السنوية للقطاع النفطي، والذي رصد فيه استمرار زيادة تكاليف إنتاج برميل النفط في مناطق العمليات المشتركة خلال السنة المالية 2015/2014.

هجرة النفط من الخفجي

أشارت إلى ابعادها الدراسة التي أعدتها العمليات المشتركة في مارس 2008 ويرجع ذلك لعدم حفر المزيد من الآبار وتطويرها وكذلك عدم تنفيذ المشروعات المتعلقة بالاستكشافات والتسهيلات الانتاجية.

سجل ديوان المحاسبة مخالفات على كل من مؤسسة البترول الكويتية والشركة الكويتية لنفط الخليج في عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من ظاهرة هجرة النفط في الكمان الموجودة في حقل الخفجي والتي

الكفالة البنكية لـ «الأولى» و«السور»

أفاد ديوان المحاسبة بأن شركة البترول الوطنية لم تقم بزيادة قيمة الكفالة البنكية المقدمة من شركتي الأولى للتسويق المحلي للوقود وشركة السور والبالغة 5 ملايين دينار لكل منهما وذلك ضماناً لقيمة الفواتير

المستحقة عليهما في حالة عدم سدادهما في المواعيد المحددة طبقاً للعقود وملحقاتها الموقعة مع الشركتين وذلك على الرغم من زيادة وارتفاع قيمة مسحوبات الشركتين من المنتجات البترولية من سنة إلى الأخرى.

135 مليون دينار خسائر المصافي

المصفاة	الخسائر الفعلية 2015/2014	الخسائر الفعلية 2014/2013
	فلس	دينار كويتي
ميناء الأحمدى	58,733,000 (000)	33,093,000 (000)
ميناء عبدالله	3,896,000 (000)	242,000 (000)
الشعبية	73,040,000 (000)	29,239,000 (000)
الإجمالي	135,669,000 (000)	62,574,000 (000)

استمر تحقيق جميع مصافي شركة البترول الوطنية لخسائر خلال السنة المالية 2015/2014 بلغت قيمتها 135,6 مليون دينار وذلك بزيادة قدرها 74 مليون دينار عن

العام 2014/2013 وذلك نتيجة لزيادة الخسائر الفعلية لمصفاة الشعبية وعدم تحقيق مصفاة ميناء الأحمدى وميناء عبدالله الأرباح المخططة لهما.

50 مليون دينار لعلاج موظفي «البترول الوطنية»

بلغت تكلفة العلاج الطبي للعاملين في البترول الوطنية بمختلف أنواعه مستشفى الاحمدى والتأمين الصحي وعيادات الشركة والمصافي خلال السنة المالية 2015/2014 ما قيمته 50,2 مليون دينار بزيادة سنوية

قدرها 9,7% وجاءت الزيادة وفقاً لرد الشركة بأنه نتيجة زيادة رواتب واجور موظفي مستشفى نفط الكويت والناجمة عن الترقية والزيادات السنوية، بالإضافة إلى زيادة أسعار الادوية وازدحام الادوية الجديدة.